Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (2) March (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

الاستثمار في البحث العلمي ودور القوى الأجنبية (مصر انموذجاً١٨٣٩-١٨٦١).

م.م رحاب حسن عبد

جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

Investment in scientific research and the role of foreign powers (Egypt as a model 1839-1861).

Mr. Rehab Hassan Abdel
E-mail: rihab.h@coeduw.uobaghdad.edu.iq

ملخص

عملت الحكومة المصرية على توفير بيئة ملائمة من خلال تحسين المناخ العام ووضع الأطر التنظيمية والتشريعية المناسبة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية لاستقبال تلك الاستثمارات. كما تم فتح القطاعات الاقتصادية بشكل تدريجي أمام الاستثمارات الأجنبية، مع منحها استثناءات من بعض القواعد والتشريعات. وقد لعبت جودة التشريعات ومرونتها دوراً مهماً في تعزيز ثقة المستثمرين، مما جعل التشريع أحد العوامل الرئيسية لازدهار الأنشطة الاستثمارية، في ظل التأثير الواضح لإيديولوجية التنمية السائدة في تلك الفترة، ويعد موضوع الاستثمار ودور القوى الأجنبية في العالم العربي، ولا سيما في مصر، من القضايا التي شغلت اهتمام المسؤولين خلال القرن التاسع عشر بشكل خاص. وقد تم التركيز على هذا الموضوع بشكل واضح في تصريحاتهم وبياناتهم.**الكلمات المفتاحية: الاستثمار، البحث العلمي، القوى الأجنبية، مصر**

The Egyptian government worked to provide a suitable environment by improving the general climate and establishing appropriate regulatory and legislative frameworks, as well as developing the infrastructure to receive these investments. Economic sectors were also gradually opened to foreign investments, with exceptions to some rules and legislation. The quality and flexibility of legislation played an important role in enhancing investor confidence. Which made legislation one of the main factors for the prosperity of investment activities, in light of the clear influence of the prevailing development ideology in that period. The issue of investment and the role of foreign powers in the Arab world, especially in Egypt, is one of the issues that occupied the attention of officials during the nineteenth century in particular. This issue was clearly focused on in their statements and statements.**Keywords: investment, scientific research, foreign powers, Egypt**

المقدمة :

يعد موضوع الاستثمار ودور القوى الأجنبية في العالم العربي، ولا سيما في مصر، من القضايا التي شغلت اهتمام المسؤولين خلال القرن التاسع عشر بشكل خاص. وقد تم التركيز على هذا الموضوع بشكل واضح في تصريحاتهم وبياناتهم، حيث أظهرت مواقفهم اعتقاداً بأن حل مشاكل الاقتصاد المصري وتحقيق النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على جذب رأس المال الأجنبي. وقد سعوا لتحقيق ذلك عبر توفير التسهيلات والإعفاءات وتشجيع الاستثمار في البحث العلمي، مما ساهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر خلال الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٦١.عملت الحكومة المصرية على توفير بيئة ملائمة من خلال تحسين المناخ العام ووضع الأطر التنظيمية والتشريعية المناسبة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية لاستقبال تلك الاستثمارات. كما تم فتح القطاعات الاقتصادية بشكل تدريجي أمام الاستثمارات الأجنبية، مع منحها استثناءات من بعض القواعد والتشريعات. وقد لعبت جودة التشريعات ومرونتها دوراً مهماً في تعزيز ثقة المستثمرين، مما جعل التشريع أحد العوامل الرئيسية لازدهار الأنشطة الاستثمارية، في ظل التأثير الواضح لإيديولوجية التنمية السائدة في تلك الفترة.[١]بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترويج الاقتصاد المصري في مختلف المنتديات الدولية والمحافل العالمية، برزت مظاهر الاحتفاء بدور القوى الأجنبية من خلال حرص كبار المسؤولين، بما في ذلك رئيس

الجمهورية ورئيس الوزراء، على استقبال رؤساء الشركات والبنوك ذات النشاط الدولي في مصر. كما أصبحت الوفود الرسمية التي تزور مصر تضم، إلى جانب الرؤساء ورجال السياسة، عدداً من رجال الأعمال، تأكيداً على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي ودعم الاستثمارات الأجنبية.

أولاً: أهمية الموضوع :

ازدادت أهمية الاستثمار في البحث العلمي ودور القوى الأجنبية في مصر خلال الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٦١، حيث أصبح يُنظر إليه كأحد أهم مصادر التمويل الخارجي. وتشير الشواهد الواقعية إلى مساهمته الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة عبر رفع معدلات نمو الناتج المحلي، وخلق فرص العمل، وتعزيز نظم الإدارة الحديثة، وتطوير العنصر البشري، بالإضافة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال التصدير وتعزيز القدرات التنافسية.

ثانياً: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي ما مدى أهمية الاستثمار في البحث العلمي في مصر؟ وما هو دور القوى الأجنبية في مصر خلال الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٦١؟وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

١. ما هو مفهوم الاستثمار في البحث العلمي المباشر في مصر بين عامي ١٨٣٩ و١٨٦١

٢. ما الدور الذي لعبته القوى الأجنبية في مصر خلال تلك الفترة؟

أولاً: مفهوم الاستثمار المباشر:الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد من أبرز أنواع التمويل الخارجي التي تعتمد عليها الدول لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. ويُعتبر هذا النوع من الاستثمار أحد أهم الوسائل التي تُساهم في تحقيق التنمية لأي دولة، حيث يعمل على تعزيز البنية التحتية الاقتصادية ورفع مستويات النمو.

١. **مفهوم الاستثمار**:يُعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية تعتمد عليها تنمية الاقتصاد، وقد حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين على مر التاريخ. وقد تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم الاستثمار، منها:الاستثمار هو الإنفاق على أسس رأسمالية في فترات معينة، مما يُضيف إلى أصول المؤسسة مثل الآلات والمعدات، أو يطيل عمر هذه الأصول من خلال إصلاحات جوهرية.. [٢]عرّف المفكرون الليبراليون، مثل Y. Benard وJ. Colli، الاستثمار بأنه: "امتلاك وسائل الإنتاج واستخدام الدخل في تحويله إلى سلع رأسمالية"" [٣]،ويرى الماركسيون أصحاب التوجه الجديد "أن الاستثمار هو عبارة عن إنفاق يتم من مقاول بغية تطوير الجهاز الإنتاجي والذي يفسر انتقال الرأسمال النقدية لرأس المال الإنتاجي ". [٤]يتضح مما سبق أن الاستثمار يمثل مجموعة من التضحيات التي تهدف إلى زيادة الدخل وتعزيز رأس المال الأصلي من خلال امتلاك أصول قادرة على تحقيق عوائد. ويتم ذلك عندما يضحي الفرد بمنفعة حالية لتحقيق مستقبل أفضل عبر وجود دفق مالي مستقبلي، مع مراعاة كل من عناصر العائد و عناصرالمخاطرة.[٥].

٢-**أنواع الاستثمار** الاستثمار الحقيقي يشمل جميع الاستثمارات التي تسهم في زيادة رأس مال المجتمع وتعزز قدرته الإنتاجية، مثل شراء الآلات والمعدات أو بناء المصانع الجديدة. ويمكن أن يكون الاستثمار محليًا داخل حدود الدولة، أو دوليًا يجري خارج الوطن، حيث يُوجه نحو دولة مستقبلة بهدف تحقيق أهداف مالية، اقتصادية، سياسية أو اجتماعية، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل. كما يمكن أن يكون الاستثمار مباشرًا أو غير مباشر، ويعود لملكية دولة واحدة، مجموعة دول، شركة واحدة، أو عدة شركات. [٦]

ينقسم الاستثمار إلى نوعين رئيسيين:

أ- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يُعرف أيضًا بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية، ويشير إلى شراء الأسهم والسندات من الأسواق المالية. يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام أفراد أو كيانات مقيمة في دولة معينة بشراء أسهم أو سندات لشركات موجودة في دولة أجنبية، دون التركيز على النفوذ أو الرقابة على هذه الشركات. يركز المستثمرون في هذا النوع على حماية رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يمتلكونها.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر: يختلف هذا النوع عن الاستثمار في المحافظ المالية، حيث يشمل امتلاك المستثمر الأجنبي جزءًا أو كامل المشروع. كما يتضمن مشاركته في إدارة المشروع والإشراف عليه، سواء بالتعاون مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو من خلال فرض سيطرته الكاملة على إدارة وتنظيم المشروع في حالة الملكية المطلقة.[٧]تسعى الدول النامية، ومن أبرزها مصر، إلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من فوائدها، التي تشمل تحويل الأموال، ونقل التكنولوجيا، واكتساب الخبرات الفنية. وذلك على عكس استثمارات المحفظة التي أصبحت أكثر تأثرًا بالتغيرات الناجمة عن الأزمات المالية. يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه علاقة طويلة الأمد

تعبر عن اهتمام دائم وسيطرة على كيان مقيم في إحدى الاقتصادات (المشروع الأم)، من خلال مشروع تابع أو فرع أجنبي في اقتصاد مختلف عن اقتصاد المستثمر المباشر. [٨]

٣- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**.يمكن تصنيف الاستثمار المباشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أ-**الاستثمار المشترك:**هو اتفاق طويل الأمد بين طرفين استثماريين، أحدهما محلي والآخر أجنبي، يهدف إلى تنفيذ نشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة. لا يُشترط أن يساهم المستثمر برأس المال، سواء كان محليًا أو أجنبيًا، بل يمكن أن تكون المشاركة من خلال تقديم العمل التكنولوجي أو المعلومات التسويقية. يتميز هذا النوع من الاستثمار بمنح كل طرف حق المشاركة في إدارة المشروع، وهو العنصر الحاسم الذي يميزه عن اتفاقيات التصنيع وعقود الإدارة.[٩].

ب- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:**يتمثل في إنشاء الشركات متعددة الجنسيات فروعًا لها في الدولة المضيفة بهدف التسويق أو الإنتاج أو القيام بأنشطة خدمية أخرى، على أن تتمتع هذه الفروع بالحرية الكاملة في إدارة وتحكم النشاط الإنتاجي أو الخدمي. يُعتبر هذا النوع من الاستثمارات من الأنماط الأكثر تفضيلًا لدى الشركات متعددة الجنسيات. [١٠]

ج- **أشكال جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر:**

في هذا الشكل من الاستثمار، لا يمتلك المستثمر جزءًا أو كامل المشروع ولا يتحكم في تنظيمه أو إدارته. ومع ذلك، يفضله المستثمرون كوسيلة للتعرف على ربحية السوق المرتقب واستقراره. يعود التركيز على هذا النوع من الاستثمار لأهميته وبدء استخدامه، حيث يسهم بفعالية في تسهيل انتقال الشركات متعددة الجنسيات إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج. ، كما يمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو الآتي [١١]:

- عقود التصنيع وعقود الإدارة : عقود التصنيع هو الاتفاقية المعقودة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية في الدول المضيفة وبشكل خاص في مصر ، إذ يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بإنتاج وتصنيع سلعة محددة ، أما عقود الإدارة هي عبارة عن مجموعة أو اتفاقيات من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بموجبها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة جزء أو كل من الأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري مقابل عائد مالي .
- عقود التسيير :تشبه عقود الإدارة الى حد بعيد ، إذ تضمن المؤسسة الأجنبية بمقتضى هذا القرض تسيير مؤسسة محلية تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات ، من ثم يتم تحويل عملية التسيير إلى الشركات المحليين.
- عقود التراخيص والامتياز: هو الاتفاق الذي يقوم بمقتضاه الشركة الأجنبية التصريح للمستثمر المحلي باستعمال التكنولوجيا وبراءة الخبرات الفنية والاختراع مقابل عائد مالي محدد.
- عقود اتفاقيات المشروعات: هي عبارة عن الاتفاق الذي يقوم بين الطرفين الوطني والأجنبي ، إذ يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه إلى حين بداية التشغيل ، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني ، عادة تكون مثل هذا العقود في مجال الصناعات التحويلية وأيضاً الموافق العامة .

٤-**أهمية الاستثمار**يعتبر الاستثمار في البحث العلمي عن دور القوى الأجنبية عاملاً أساسي للتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية وفي كميته وكيفية هذا النمو من ناحية ثانية ، هنا تتوقف معدلات النمو المطلوبة على قدرة المستثمر على اجتذاب تدفقات نقدية معينة ، ويتوقف هذا على القدرة في توفير المزايا والحوافز التي تث نسبياً على قوى المال ورؤوس الأموال في تبني قرارات حول الرغبة في الاستثمار في بلد ما وتأثيرها في حجم الاستثمار المطلوب من المصادر الداخلية والخارجية [١٢] ، و يساهم الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية لأن الاستثمار في البحث عن القوى الأجنبية ودورها يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة وتعظيم درجة المنفعة ، ويساهم في إحداث التطورات التكنولوجية من خلال إدخال التكنولوجيات الحداثية ، وتكيفاتها مع الظروف الموجودة [١٣] ، إضافة إلى مساهمة الاستثمار ومدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة ، ومكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ، من ثم محاربة الجهل والفقر وإشكال التخلف ، فيما ينعكس على حياة الأفراد ومستقبلهم ، ويساهم الاستثمار مساهمة كبيرة في دعم البنية التحتية للمجتمع لأنه من الممكن أن يتطلب في مشروع ما إقامة بناء أو جسر ، ويوفر القطع الأجنبي التي يتم إخراجها من البلاد فيما لم يتم إنتاج الخدمات محلياً ولسلع وهذا يساهم في دعم ميزان المدفوعات بشكل خاص التي تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة يمكن تصديرها إلى الأسواق الخارجية . [١٤]

ثانياً: دور القوى الأجنبية في مصر ما بين ١٨٣٩-١٨٦١.لقد كان للحكومة في مصر نظرة إيجابية تمتاز بالثقة بمضمون الاستثمارات الأجنبية وما لها من فائدة في عملية اجتذابها إلى مصر للعمل على سد الفجوات بين الدخل القومي والاستثمار الّذي يحقق نمو الاقتصاد ، وكذلك تقليص الفجوة التي نتجت عن سحب مؤسسات الدولة من نشاطها الاقتصادي المباشر واقتصارها على عمليات التنظيم و العمل على تفعيل دور الاستثمار المحلى والأجنبي على السواء، و شهدت مصر خلال فترة ولاية محمد علي اندماجاً في الاقتصاد العالمي بدرجة لم تعرفة مصر طوال القرون السابقة ، وأصبحت تعتمد على تصدير القطن سنة ١٨٣٩ ، فيما عدا المصدر الأساسي للدخل القومي وإيرادات الحكومة ، واعتمدت الحكومة عهد محمد علي باشا على السوق البريطانية التي استوعبت نصف إجمالية الصادرات المصرية عند وفاة محمد علي سنة ١٨٤٩، وزودت مصر بنصف إجمالية وارداتها [١٥].

١-**الاستثمار الأجنبي ودوره في خطط التنمية المصرية** في عهد محمد علي الكبير، وضعت مصر وثيقة للتنمية الاقتصادية حددت مجموعة من الأهداف، بعد تهيئة الأوضاع الداخلية للإيرادات. ومع ظهور الوضع الخارجي المفاجئ، قام محمد علي بتطبيق نظام الاحتكار على التجارة الداخلية، الذي امتد لاحقًا إلى التجارة الخارجية. هذا النظام جذب اهتمام القوى الكبرى التي عملت على تقويض قوة محمد علي الناتجة عن هذه السياسة الاحتكارية لجميع موارد الدولة. في أغسطس ١٨٣٨، عقدت بريطانيا معاهدة بلطة ليمان التي قضت بإلغاء نظام الاحتكار، الذي كان يشكل حجر الزاوية لقوة محمد علي الاقتصادية.أثرت السياسة الاحتكارية على تجارة الصادرات، حيث اتبعت الحكومة المصرية عدة أساليب لبيع منتجاتها عبر التجار الأجانب في مصر، رغم اهتمام محمد علي الكبير بالتجار الأجانب والاستثمار الأجنبي المباشر، وسعيه الدائم لكسب ودهم وثقتهم. كان لكل تاجر حساب مفتوح بديوان التجارة. تبنت مصر استراتيجية تنموية تعتمد على تشجيع التجارة وزيادة إسهامها في النشاط الاقتصادي، مع قيام الدولة بتوجيه النشاط وتنشيطه عبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، بالإضافة إلى دورها الرقابي.ركّزت الدولة على النشاط الاقتصادي المباشر فيما لا يستطيع القطاع الخاص القيام به رغم ضرورته وحيويته من أجل التنمية. في عام ١٨٣٩، اقترضت الحكومة المصرية مبالغ مالية من المستثمرين الذين تربطهم علاقات تجارية مع مصر، بسبب حاجتها الماسة للمال، على أن يتم سداد هذه الأموال بالحاصلات عند حصادها. ورغم تطلع مصر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الوثيقة تعاملت مع هذا الموضوع بحذر، مشيرة إلى أن الدول الصناعية تستحوذ على ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[١٦]بدأت مشاريع الاستثمار في عهد محمد علي بالانهيار بسبب قيود المستثمرين ، وفرضت عليه الالتزام بمعاهدة ١٨٤٠المعقود مع الباب العالي بشأن منع الاحتكار[١٧] ، وإن الحرف والصناعات المصرية لم تستطيع أن تسترد حيويتها لأن سلع رؤوس الأموال الأوروبية بدأت تغزو السوق المصري. [١٨]إنّ الصراع المتشكل بين كل من الدولة في مص ومصالح السوق العالمية إلى اشتدتفي سبتمبر ١٨٤٠، عندما تدخلت القوة الخمسة وهي بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا اوهي من وقع المعاهدة في لندن عام ١٨٤٠،. أسفر ذلك عن تقليص القوة الاقتصادية للدولة المصرية ومنعها من تهديد مصالح رأس المال الأوروبي.بعد هذا التدخل، لم تشهد البلاد أي تقدم ملحوظ في مجال التصنيع، حيث اندثرت المصانع الحربية والمدنية التي أقامها محمد علي، على الرغم من الزيادة السكانية ونمو التجارة والاستثمار الأجنبي وتحسن وسائل النقل. استمر الوضع كما هو طوال النصف الثاني من القرن، رغم الحرية التامة التي تمتع بها رجال الأعمال الأجانب بفضل الامتيازات الممنوحة لهم. اقتصر التجديد على بعض الصناعات الزراعية. [١٩]بدأت القوة المالية الأجنبية الإنكليزي بصفة خاصة بالتغلغل في الاقتصاد المصري ، وشهد الاقتصاد المصري توسعاً في الإنتاج السلعي ، وتزايد في إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بقصد تعبئة الفائض الاقتصادي المصري نحو الخارج بعد أن استخدمت الدولة المصرية في البناء الصناعي والتوسع الخارجي. [٢٠]ولكي تتمكن القوة الأجنبية من تلقي ما تبحث عنه ، أي الفائدة ، لابد من أن تزول الفائدة من قبل التحريم الإسلامي ، فأنه يعد التحويل الجذري لتسريع سرعة عملية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. [٢١]اعتمدت الحكومة المصرية ما بين سنة ١٨٤١-١٨٤٥على بيع محصول الفول والشعير الى الخواجة جيجينه بشرط أن يسدد الثمن نقداً ، و باعت محصول ملح البارود سنة ١٨٤٨بشرط أن يسدد الثمن بتحاويل. [٢٢]اعتمدت الحكومة المصرية على توسيع مساحة الأراضي المزروعة بالقصب، حيث تم زراعة أكبر مساحة في مصر بهذا المحصول عام ١٨٤٤، والتي بلغت ١٢,١٠٠ فدان. حققت المحاصيل الزراعية عوائد مالية جيدة كان لها تأثير كبير على اقتصاد مصر، مما منح الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة. أسفرت سياسة محمد علي عن ارتفاع أسعار جميع المبيعات من مأكولات وملبوسات نتيجة لحشد الحرفيين في وكالات متخصصة، مع تعيين جواسيس للتأكد من أنهم يعملون لصالح الحكومة المصرية فقط.ومع ذلك، كانت الحكومة تتأخر في دفع مستحقات الحرفيين، إضافة إلى أن الأسعار كانت متدنية للغاية. كان الصناع يعانون من خسائر كبيرة بسبب الإتاوات المفروضة عليهم من قبل المخبرين، فضلاً عن تلاعب الكتاب ورجال الإدارة في المكاييل والمقاييس، مما دفع العديد منهم إلى ترك العمل. هذا التراجع أدى

إلى تدهور مشروع استثمار مصانع الزيوت.[٢٣]وبدأت بالتوجيهات الاقتصادية بشكل خاص التجارية للاستثمار متعدد الجنسيات ،وكما يشير التوزع الجغرافي في الأعوام ١٨٤٤–١٨٤٨ الزيادة في أرقام التدفقات إلى المجموعات الدولية كافة ، إلا أنها تتزايد بالمعدلات الأكبر بالنسبة إلى دول رأسمالية متقدمة ودول اشتراكية سابقة في أوروبا، بهدف الجذب الاستثماري المباشر، حينئذ هدفت الحكومة إلى تحقيق معدلات نمو سنوية يتراوح بين ٥٪ و٨٪ ، ودلت على الضعف في الادخار المحلى وأهمية زيادته من ١٢ % إلى ٢٥٪ [٢٤] ، و اعتمد محمد علي على البيع بالمزايدة لتعود بعوائد كبيرة على اقتصاد مصر ، واشتري المحصول من الزارع ويبيعه بثمن متفق عليه لنخبة مختارة من المستثمرين الأوروبيين ، و أثبت هذا المشروع نظام الفائدة الكبيرة مماثلة لهؤلاء المستثمرين ، فاعتمدت مصر في هذه المزادات على أسلوب دفع النخبة المختارة من التجار مبلغاً مالياً مقدماً إلى الحكومة المصرية ، نظير حصة من المحصول متفق عليها من محصول العام التالي . [٢٥]

٢–**امتيازات القوى الأجنبية في مصر**شهدت سنة ١٨٤٩–١٨٥٢ تحقيق الكثير من الأهداف للطرفين ، بخاصة مع سعة نطاق الخصخصة و مجالات العمل للقطاعات الاجنبية، وشهدا دور القوى الأجنبية في مصر نمواً كبيراً ، ارتكز في قطاعات الزراعة وأساس ثروتها الزراعة ، فعملت الحكومة مصر على امداد الصناعة بالمواد الأولية التي تحتاج إليها لمساعدة الفلاحين في صورة آلات زراعية وحيوانات[٢٦] ، واعتبر محصول القطن المصري من المحاصيل الاستراتيجية الهامة، إذ أنه من الركائز الرئيسية للبنيان الاقتصادي القومي المصري، يعتمد عليه في العديد من الصناعات المحلية، مثل صناعة الغزل والنسيج، وصناعة الزيوت والصابون والأعلاف الحيوانية، وتستوعب زراعته أكثر من مليون عامل، ولهما أهمية تصديرية كبيرة لما لهما من ميزة نسبية وتنافسية في الأسواق الخارجية [٢٧]اعتمدت الحكومة المصرية سنة ١٨٤٩ على السلع الآتية الى مصر وهي أساس ما استوردته مصر من الخارج، هذه الواردات هي التبغ ، والحديد والخشب والتبغ ، قدر مجموعها بقيمة ٤٧٥.٧٤١جنيه، مقدار التبغ بلغ ١٢٢.٥٠٥جنيه ، والخشب ٥٨.٩٨٦جنيه ، و قدرت صادرات إنجلترا سنة ١٨٤٩ الى مصر حوالي ٦٠٧.٤٤٨جنيهاً ، تصدرت بهم جدول النشاط الاقتصادي لمصر مع الدول الأجنبية المختلفة، ثم جاءت الدولة العثمانية في المركز الثاني بقيمة تعاملات ٢٣٦.٢٦١ جنيهًا، تليها وفي المركز الثالث النمسا بقيمة ١٧١.٨٢٠ جنيهًا. [٢٨]اكتسب القطن المصري سمعة ممتازة، وأظهرت التقارير الزراعية المصرية أن إنتاج القطن أدى إلى إنشاء عدة صناعات مثل صناعة آلات حلج وكبس القطن، وتجهيز النيلة للصباغة، ومعاصر الزيوت، ومصانع المواد الكيميائية. وقد أسس محمد علي العديد من الصناعات التحويلية المرتبطة بالغزل والنسيج بكافة أنواعه، وأقام مصانع للنسيج. كما انتشرت زراعة القطن بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة الصادرات إلى الخارج. في عام ١٨٥٠، ارتفعت كمية الصادرات إلى ٣٦٤,٨١٦ قنطارًا بسعر ١١.٢٥ ريال، ليصبح القطن المصري الأول عالميًا ويعد العامل الرئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.برز دور القوى الأجنبية في سد العجز في الديون المصرية، واستمرت مصر في تحقيق فائض في ميزانها التجاري وازدهارها الاقتصادي بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، نتيجة لارتفاع أسعار القطن العالمية وصعوبات كبيرة في استيراد الشركات الأوروبية للقطن بسبب الحرب. شهد الاقتصاد المصري ازدهارًا كبيرًا ونموًا ملحوظًا في إدخال المحاصيل النقدية إلى الأسواق. في عام ١٨٥٦، ارتفعت صادرات القطن بشكل كبير من ٣٥٠,٠٠٠ قنطار إلى ٢ مليون قنطار، بسبب توقف تصدير القطن الأمريكي خلال الحرب الأهلية الأمريكية، مما ساهم في زيادة الدخل من صادرات القطن من ٣٢٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٤٨ إلى ١٠.٥ مليون جنيه في ١٨٥٦.كما أدت زيادة زراعة وتصدير القطن إلى ربط مصر بقوة بالسوق الرأسمالي العالمي. بفضل مشاريع محمد علي الأخرى، توسع اقتصاد السوق القائم على التبادل السلعي والنقدي، مما أثر إيجابيًا على تطور مصر لاحقًا. جزء من هذه الأموال السائلة وصل إلى المزارعين، إذ أصبح من حق التجار الأجانب التعامل معهم مباشرة بعد إلغاء نظام الاحتكار. أدى تدفق هذه الأموال إلى يد المزارعين إلى إنعاش السوق وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في ازدهار الاقتصاد المصري. كما تم إنشاء أول بنك في مصر بالتعاون مع مستثمرين من رأس المال اليوناني في الإسكندرية، وكان من أهداف البنك تسعير العملات الأجنبية، وتحديد أسعار المنتجات الزراعية والتجارية، وفتح الاعتمادات، وقبول التحويلات.. [٢٩]أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركًا عبر الحدود الوطنية، وتمكنت الشركات متعددة الجنسيات من تحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق أسواق تجارية تتجاوز الحدود الوطنية. استمر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مصر بالتزامن مع زيادة برامج الخصخصة، حيث اعتمدت السياسة المصرية على تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية. اتجهت مصر نحو اعتماد استراتيجية تعتمد على التصدير، مما أدى إلى التحول إلى اقتصاد السوق، ومن ثم إلى التركيز على التصدير. كما ارتبطت الحكومة المصرية بالأسواق الدولية كمصدر رئيسي للمواد الأولية، خاصة القطن. وكان الاهتمام منصبًا على مشاريع الري والصرف وسكك الحديد لدعم زراعة وتجارة القطن، حيث تم بناء قناطر محمد علي شمال القاهرة والإسكندرية لتسهيل تصدير القطن.. [٣٠]

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر لمصر	تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد لمصر
١٨٤٩	٦٠٧.٤٤٨	٤٧٥.٧٤١
١٨٥٠	٣٦٤٨١٦	1235

يتضح من الجدول التالي ما يلي :الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر قد شهد انخفاضات تدريجياً في الفترة ما بين ١٨٤٩و١٨٥٢ ، كما أن الصادرات المصرية ارتفعت نسبتها ، حيث كان الفلاحيين المصريين يتناولون القمح ضمن عاداتهم الغذائية الراسخة ، وعد العامل الحاسم وراء نمو انتاج القطن بالتالي نمو السوق في مصر ، إذ تبين أن القطن هو المحصول الأكثر ملائمة للتربة والمناخ في مصر ، وأصبح الحكومة في ظل الاحتكار تسيطر على زمام حركة التصدير في مصر إذ كان مقدار بين ٢٠-١٩من تجارة الصادر حكراً على مصر ، ولم يكن لها سيطرة مماثلة على الواردات ، كما تبين أن محمد علي خضع للتعليمات الواردة في المرسوم السلطاني ، الذي نص على أن اتفاقاً دولياً قد تم التوصل إليه ، وحصل المستثمرين الأجانب على حق إدخال سلعهم إلى مصر ، بشرط دفع رسم الاستيراد المقدر ٢٪ ، فوفر تطبيق هذا الفرمان للاستثمار الأجنبي المباشر مركزاً متميزاً بحكم دفعهم رؤوس الأموال رسوماً أقل من الشعب المصري ، وبرز الدليل الأكبر لاسترداد البلاد أن ٤٠٪ من واردات مصر سنة ١٨٣٩-١٨٥٠تعود لحساب الحكومة[٣١] .

٣-الاستثمار الأجنبي في رؤية الاستثمار في مصر ما بين ١٨٤٥-١٨٦١.

شهدت هيئة الاستثمار تطورات كبيرة في مهامها منذ تأسيسها، حيث كانت في البداية تقتصر وظيفتها على الموافقة على المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار. ومع مرور الوقت، تم دمج مصلحة الشركات التي كانت تمنح الموافقات للشركات المنشأة وفقًا لقوانين أخرى. كما ساهمت هيئة الاستثمار في تطوير البنية التحتية ووسائل الاتصال والمواصلات، مما كان له تأثير كبير في زيادة حجم المبادلات الاستثمارية والتجارة في أسواق مصر .كما دخلت القوى الأجنبية مجال إدارة الأسواق في القرى، وتعددت أصول العاملين في الاستثمارات التجارية داخل تلك الأسواق. برز دور القوى الأجنبية في تحديد أنماط السلع في الأسواق المصرية. وفي بداية عام ١٨٤٥، اعتبرت الحكومة المصرية هذا العام بمثابة عام تحرير الأسواق المصرية من سيطرة الدولة، بعد إصدار حزمة من القوانين والأنظمة الهامة في عهد سعيد باشا التي أنهت نظام الاحتكار. وقد انعكس ذلك على دخل الفرد وسمح له بممارسة التجارة داخل أسواق القرى دون أي قيود حكومية.[٣٢]فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي، أشار والي مصر محمد سعيد باشا إلى منح الفرنسي فرديناند دي لسبس امتيازًا لمشروع استثمار يعتمد على حفر قناة السويس، مما أدى إلى تأسيس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية. نص الامتياز على ربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عبر قناة مائية، ومنح الشركات حق استثمار القناة لمدة ٩٩ عامًا تبدأ من تاريخ افتتاحها. كما اشتمل الامتياز على شرط بأن تشكل العمالة المصرية ٨٠٪ من القوة العاملة، على أن تحصل الحكومة المصرية على ١٥٪ من أرباح الشركة العالمية.كما أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا بالملاحة التجارية والداخلية لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأنشأت شركتين للملاحة: الأولى نيلية تأسست عام ١٨٥٤، والثانية بحرية تأسست عام ١٨٥٩. [٣٣]أصبح نشاط الترويج جوهر عمل الاستثمار إلى جانب تبسيط الإجراءات، حيث تم اتخاذ العديد من الخطوات مثل إصدار لائحة للمعاشات للموظفين المتقاعدين، وإصلاح مجلس الأحكام، بالإضافة إلى إجراء تغييرات هيكلية وإصلاح القضاء الشرعي. كما تم منع نقل الآثار المصرية، وإلغاء دفع الجزية على الأقباط في مصر. في بداية عام ١٨٥٤، بدأ دور القوى الأجنبية يظهر بوضوح من خلال القروض الأجنبية وامتياز قناة السويس، حيث اعتمدت حكومة سعيد باشا على قوة رؤوس الأموال الأجنبية، فاستدانت مصر من البيوت المالية الأوروبية.من هنا بدأت الخطط والبرامج الاستثمارية، وظهر اختلاط وانسياق كبير وراء الاستثمارات متعددة الجنسيات كأحد نقاط الضعف الأساسية التي استغلها المستثمرون الأجانب، وخاصة الفرنسيون. وقد أدى تأثير المسيو فرديناند دي لسبس الكبير على والي مصر إلى أن أصبحت السيطرة في يد المستثمرين الأجانب على مرافق الدولة المصرية، مما فرض سيطرتهم على الحكومة المصرية وسيادتها. يعد مشروع قناة السويس من أهم المشاريع الاستثمارية نظرًا لما توفره من توفير في الوقت والتكاليف والجهد للاقتصاد العالمي، حيث يمر عبر القناة ما بين ٤٪ و٥٪ من حجم الاستثمار العالمي. [٣٤]وتأسس في مصر المصرف الأجنبي الذي يعد أول المشاريع الاستثمارية البريطانية سنة ١٨٥٥، صرح المسؤولين في المنتديات الدولية عن إقراض الطبقة الحاكمة في مصر بفوائد مرتفعة ، وتحول الضريبة المدفوعة من قبل مصر لإستانبول لبريطانيا بعد ما تم رهنها لضمان أول قرض حصلت عليه الدولة العثمانية ، فقد جعل انتشار زراعة القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ومشروع قناة السويس من التمويل عملاً مربحاً ، جعل بنك مصر يوزع أرباح على الاستثمارات ضمن مساهمات وصلت الى ٧٪، وتمكن من جذب المستثمرين سنة ١٨٥٦مما دفع البريطانيون لتأسيس المصرف العثماني لتسهيل الحركات والاستثمارات

التجارية بين الدول الأجنبية والمحلي، وفي سنة ١٨٥٦أنشئ أول بنك انكليزي في مصر [٣٥]لعب رأس المال الأجنبي دوراً خطيراً تمحور حول جهتين، الجهة الأول هو زيادة السيولة النقدية المتداولة ، والجهة الثانية هو السيطرة على الأراض وزراعتها من خلال عمليات الإقراض الواسعة بفوائد عالية ، فازدادت الديون المسجلة على الفلاحين صالح مرابين أجانب في المحاكم المختلطة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ٧ ملايين جنيها [٣٦]، وبلغت نسبة هذه القروض نسبة تتراوح بين ٦٠-٧٠٪من قيمتها [٣٧] ، مما ساعد على تزايد نشاط المرابين أن الضريبة على الأرض أصبحت تحصل نقداً، وبشكل فردي من كل منتفع علي حدة ، فاضطرا المزارعون والفلاحون إلى الاقتراض لسداد تلك الضرائب. [٣٨]هددت هذه الأنشطة ملكية المصريين لصالح القوة المالية الأجنبية، وحدث توسع كبير في المديونية الخارجية لمصر. وقع اقتصاد الحكومة المعتمد على التصدير في فخ الديون الخارجية الثقيلة نتيجة لإسراف الحكام وارتفاع أسعار الفائدة والعملات. زاد من حدة هذه المديونية أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى الحكومة المصرية لم يكن كافيًا لتعويض مدفوعات خدمة الدين الخارجي، مما أدى إلى فقدان جزء كبير من الفائض الذي تحققه الدولة من صادراتها، حيث تم امتصاصه في مدفوعات خدمة الدين الخارجي وتحويلات الأرباح إلى الخارج. وبذلك، خسرت مصر نحو ٥-٦٪ من دخلها القومي، ولم يتبق سوى جزء ضئيل للاستثمار.كما اضطرت مصر إلى بيع حصتها في قناة السويس، التي تبلغ ٦١٢,١٧٨٦ سهمًا. ومع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية، زادت حدة المشكلة، وانهارت أسعار القطن المصري في السوق العالمية، مما أدى إلى انهيار جزء كبير من مالية الدولة. استمرت عمليات الاقتراض، وكثير منها كان موجهًا لسداد ديون حالية، حيث بلغ مقدار الدين ٣,٢٩٣,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٦٠. وفي عام ١٨٦١، أصدر سعيد باشا أمرًا ببيع الأراضي الواقعة خارج الزمام لمن يرغب في شرائها.. [٣٩]بدأت عملية سداد الديون التناقض بين الدولة ، تساندها طبقة الأعيان والعلماء وبعض التجار جميعهم كانوا يستفيدون من الخدمات التي تقدمها الحكومة لتشجيع الزراعة والصناعة والتجارة ، وتتضرر بذات الوقت من أعباء الضرائب الكبيرة التي تفرضها الدولة لمواجهة أعباء الديون ، وبين القوة المالية الأجنبية التي تتزاحم وتتقاسم معهم الفائض الزراعي وتحرمهم بوجدها وسيطرتها من إمكانية مشاركتهم في اتخاذ القرارات السياسية وتحقيق السيطرة على الدولة . [٤٠]

الخاتمة :

يتضح مما سبق ضرورة الربط بين مزايا المستثمر الأجنبي، بتحقيقه لمعايير معينة تشير إلى اختيارات الاقتصاد المصري واحتياجاته التنموية ، مثل استيعاب أعداد متزايدة من العمالة وتدريبها أو استغلال طاقات وموارد طبيعية وفنية لم تكن مستغلة أو تحقيق التكامل مع صناعات أو أنشطة أخري قائمة أو تنمية مناطق بعينها تحتاج لجهد أو أن ينتج عن نشاطه تخفيضا في الواردات أو زيادة في الصادرات ، ناهيك عن ضرورة تحقيق تقدم تكنولوجي لا يقتصر على دائرة المشروع ولكن يكون له آثار مجتمعية ملموسة.

قائمة المصادر والمراجع :

المراجع العربية :

- صيام أحمد زكرياء ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للطباعة ، عمان ، ١٩٩٧م، ص١٩.

النجار فريد ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، ط١، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م، ج١.

- هاني رزق بركات ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ، كلية التجارة بالإسماعلية ، جامعة قناة السويس، مج٩، عدد١، ٢٠١٨.
- ديفيد ولاس ، التنمية الصناعية المستديمة ، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٧م.

أبو قحف عبد السلام ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ٢٠٠٣م، بدون طبعة ، ص١٥-١٦.

-مروان شموط ، وكنجو عبود كنجو ، أسس الاستثمار ، ط١،مكتبة كلية حقوق جامعة عين شمس، ٢٠٠٨م.

- أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ط١، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦م، ج١.
- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ط١، مكتبة النهضة المصرية ، لقاهرة ، ١٩٥٥م، ج١.
- أحمد محمد حسن الدماصي، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر (١٨٠٠-١٨٤٨) ، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ج١.
- محمود متولي ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.

– عفاف لطفي السيد مارسو ، مصر في عهد محمد علي ، ترجمة : عبد السميع عمر زين الدين ، ط١، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤م، ج١.

– محمود متولي ، الجذور التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة العامة المصرية ، القاهرة، د ،ت.

– احمد الشربيني ، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠–١٩١٤، ط١، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٩٩٥م، ج١.

روبرت تيجنود، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، الهيئة المصرية ، القاهرة،١٩٧٦.

– مصطفى الحفناوي ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥م، ج٤.

– نتالي مونتل، حفر قناة السويس ، المشروع والتنفيذ ، دراسة في تاريخ الممارسة التقنية، ترجمة : عباس غزالة، ط١، ٢٠١٥م، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ج١٢.

– عبدالباسط عبدالمعطي ، صراع الطبقات في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة للطبع والنشر ، القاهرة ،١٩٧٧م.

– علي بركات ،تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣–١٨١٤م، دار الثقافة الجديد ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

– طاهر عبد الحكم ،الشخصية المصرية ، قراءة جديدة لتاريخ مصر ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة.

–عبدالفتاح عبدالرحمن ، دراسة تحليلية حول الاتجاهات الأساسية للإدارة الاقتصادية في مصر ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ١٩٧٨.

– محمد بديع بليح ، قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، الإسكندرية، د، ت.

المراجع الأجنبية :

Nouveau dictionnaire économique et social , édition social, paris, 1981.-
-Bear , Gabriel , In , P. M., Halted : Op. Cit.
Crouchley, A, E, The Economic Development of Modern Egypt, -Longsman, Green & Co, 1938
- Manuel de la F.M.I4 eme édition, 1997.

هوامش البحث

[١] حسام محمد عيسى ، نقل التكنولوجيا ، دراسة من الآليات القانونية ، ط١، دار المستقبل العربي ، مصر ، القاهرة، ١٩٧٨م، ج١، ص١٩٠ .

[٢] هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، ط٢، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧، ج١، ص٩٥٦.

[٣] فارس فضيل ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥م، ص٤.

[4] Nouveau dictionnaire économique et social , édition social, paris, 1981, p –50

[٥] صيام أحمد زكرياء ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للطباعة ، عمان ، ١٩٩٧م، ص١٩.

[٦] النجار فريد ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، ط١، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م، ج١، ص٢٣.

[٧] هاني رزق بركات ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ، كلية التجارة بالإسماعلية ، جامعة قناة السويس، مج٩، عدد١، ٢٠١٨، ص٧٢٢–٧٣٩.

[٨] ديفيد ولاس ، التنمية الصناعية المستديمة ، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٧م، ص٧٤.

[٩] أبو قحف عبد السلام ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ٢٠٠٣م، بدون طبعة ، ص١٥–١٦.

[١٠] المرجع السابق نفسه ، ص٢٠.

[١١] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدى الاستثمارات الأجنبية ، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر، ١٩٨٩م، ج١، ص٧٦.

[١٢] علي لطفي ، واقع ومستقبل الاستثمار في مصر ، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية ،المؤتمر السنوي الثاني عشر ، جامعة عين شمس ، دار الضيافة ، ٢٠٠٧م، ص٧

[١٣] علي لطفي ، واقع ومستقبل الاستثمار في مصر ، مرجع سابق، ص١٥.

[١٤] مروان شموط ، وكنجو عبود كنجو ، أسس الاستثمار ، ط١،مكتبة كلية حقوق جامعة عين شمس، ٢٠٠٨م، ص١٠.

[١٥] أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ط١، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦م، ج١، ص٤٢.

[١٦] أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ط١، مكتبة النهضة المصرية ، لقاهرة ، ١٩٥٥م، ج١، ص٣١٩.

[١٧] علي الجيرتي : " تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر " ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٢م، ص٤٨٦.

[18] Bear , Gabriel , In , P. M., Halted : Op. Cit., P. 142- 143.

[١٩] علي الجريتلي ، التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢-١٩٦٦، دار المعارف ،مصر ، ص ١٨

[٢٠] محمد بديع بليح ، قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر، الإسكندرية، ص٣٣-٣٤.

[٢١] محمد بديع بليح ، مرجع سابق ،ص٣٥.

[٢٢] أحمد محمد حسن الدماصي، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر (١٨٠٠-١٨٤٨) ، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ج١، ص ص٢١٣-٢١٢.

[٢٣] محمود متولي ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ص ٤١٠.

[٢٤] محمود متولي، مرجع سابق، ص٤٢١.

[٢٥] جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، ترجمة : عبد العظيم رمضان ، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج١، ص٢٧.

[٢٦] محمد بديع بليح، قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر ،دار المعارف ، الإسكندرية ، ص٧٥.

[٢٧] محمد بديع بليح، قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر، مرجع سابق ، ص٧٨.

[٢٨] عفاف لطفي السيد مارسو ، مصر في عهد محمد علي ، ترجمة : عبد السميع عمر زين الدين ، ط١، ، ٢٠٠٤م، ج١،، ص٣٥٦.

[٢٩] محمود متولي ، الجذور التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة العامة المصرية ، القاهرة، ص٥٣.

[30] (Charles Lssawi, Egypt in Revolution , An Economic Analysis , Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs . Oxford University press , 1963 , P. 24.

[31] Crouchley, A, E, The Economic Development of Modern Egypt, Longsman, Green & Co, 1938, P.94, 96.

[٣٢] احمد الشربيني ، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤، ط١، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٩٩٥م، ج١، ص١٥٤.

[٣٣] مصطفى الحفناوي ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥م، ج٤، ص٢٣١.

[٣٤] نتالي مونتل، حفر قناة السويس ، المشروع والتنفيذ ، دراسة في تاريخ الممارسة التقنية، ترجمة : عباس غزالة، ط١، ٢٠١٥م، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ج١٢، ص٣٠.

[٣٥] عبدالباسط عبدالمعطي ، صراع الطبقات في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة للطبع والنشر ، القاهرة ،١٩٧٧م، ص٥٣.

[36] Bear ,Gabriel : Op. Cit., P. 69 , 101 , 102.

[٣٧] علي بركات ،تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣-١٨١٤م، دار الثقافة الجديد ، القاهرة ، ١٩٧٧م، ص٣١٦.

[٣٨] طاهر عبد الحكم ،الشخصية المصرية ، قراءة جديدة لتاريخ مصر ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة، ص١٤١.

[٣٩] عبدالفتاح عبدالرحمن ، دراسة تحليلية حول الاتجاهات الأساسية للإدارة الاقتصادية في مصر ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ١٩٧٨ ، ص ١٤-١٥.

[٤٠] محمد بديع بليح ، قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ص٦٤.